الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 1 يونيو 2022 م | 2 ذي القعدة 1443 هـ | الأربعاء | No. 4285

خلال حلقة نقاشية افتراضية

«النفط» تبحث تطورات «الغاز الطبيعي المسال» و«الهيدروجين» خلال 2021

نظمت إدارة العلاقات العامة في وزارة النفط حلقة نقاشية افتراضية حول تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين خلال عام 2021 حاضر فيها المهندس وائل حامد عبد المعطي، خبير صناعات غازية بمنظمة الأقطار العربية المصدة للبترول (أوابك).

و أوضح المهندس وائل أن صناعة الغاز الطبيعي المسال تتضمن أربع مراحل تبدأ بعمليات استخراج الغاز ثم إسالته إلى غاز طبيعي مسال عند 160- درجة مئوية ثم نقله عبر الناقلات ليصل إلى مرفأ الاستيراد ليعاد تغويزه وضخه في الشبكة المحلية.

وتعد مرحلة الإسالة الأعلى في التكاليف حيث تمثل وحدها نحو 50 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية المطلوبة لتنفيذ مشروع متكامل السلسة، بينما تمثل مرحلة الاستقبال وإعادة التغويز في البلد المستورد نحو 8 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية.

كما أكد أن السوق العالمي للغاز المسال قد تطور بشكل كبير حيث وصل عدد المصدرة له في عام 2021 إلى 21 دولة، بينما بلغ عدد الأسواق المستوردة إلى 44 سوق في ظل تنامي الطلب على الغاز والاعتماد عليه كوقود رئيسي في منظومة الطاقة، بينما بلغ حجم الأسطول العالمي نحو 700 ناقلة، معظمها ناقلات حديثة لا تتجاوز أعمارها من 6 إلى 10 سنوات. وتعد الدول العربية الرائدة في مجال الغاز المسال، حيث كانت الجزائر أول دولة في العالم تقوم بإنتاجه وتصديره منذ عام 1964، ثم انضم تباعا عدة دول عربية مثل ليبيا والإمارات، قطر وسلطنة عمان ومصر ومؤخرا اليمن، لترتفع الطاقة الإنتاجية الاسمية في المنطقة العربية إلى 138 ملايين طن سنويا.

وحول أبرز مؤشرات السوق العالمي عام 2021، قال إن الدول العربية صدرت نحو 112 مليون طن من الغاز المسال وشكلت حصة سوقية عالمية بلغت نحو 29.5 %، وأن التجارة العالمية للغاز المسال حققت نمواً سنويا بلغ 7.4 %، في إشارة إلى تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا، والأهمية المتنامية للغاز كوقود آمن ومستدام في تلبية الطلب العالمي. أما من جانب الأسواق المستوردة، فيعد السوق الآسيوي السوق الرئيسية بحصة 73 % من إجمالي التجارة العالمية، بينما يستحوذ السوق لأوروبي على نحو 20 %، والأمريكتين بحصة 5 % والشرق الأوسط بحصة 2 %. كما أوضح أن دولة الكويت باتت أكبر سوق للغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط بعد تشغيل مرفأ الزور شهر يوليو 2021 والذي يعد أيقونة هندسية ومشروع عالمي بطاقة تغويز تصل إلى 3 مليار قدم مكعب يوميا وسعة تخزين تصل إلى 1.8 مليون متر مكعب ويملك مقومات لتقديم خدمات لوجستية متنوعة لتطبيقات الغاز المسال مستقبلا مثل تموين السفن، مشيرا إلى أن الكويت استوردت نحو 5.3 مليون طن في عام 2021. أما خلال الربع الأول من عام 2022 فاستوردت أكثر من 0.8 مليون طن وجاءت من ثلاث وجهات رئيسية هي دولة قطر التي شكلت وحدها نحو 57 % من إجمالي الواردات، بالإضافة إلى دولة الإمارات (13 %) ونيجيريا (30 %)، علما بأن العقد الذي وقعته مؤسسة البترول الكويتية مع شركة قطر للطاقة لاستيراد 3 مليون طن/ السنة من الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 عاما يدخل حيز التنفيذ عام 2022 بما يساهم في تلبية احتياجات دولة الكويت مستقبلاً. أما من جانب أسعار الغاز في الأسواق العالمية وبالأخص الأسعار الفورية، فقد شهدت قفزات تاريخية غير مسبوقة في الآونة الأخيرة بسبب شح الإمدادات ومؤخراً الأزمة الروسية الأوكرانية، لكن في المقابل يحد نظام التسعير القائم على ربط سعر الغاز المباع بمعادلة سعرية مع خام برنت في العقود طويلة المدة من تقلبات الأسعار الذي تشهده حاليا السوق الفورية بسبب استقرار سوق النفط. كما أن التعاقدات طويلة المدة (15 سنة) تضمن توفير الإمدادات بشكل آمن وموثوق ومستدام إلى العملاء، وتؤمن عائدات للدول المصدرة لضمان استمرار ضخ الاستثمارات في تطوير قطاع الغاز للالتزام بالكميات التعاقدية.

وفي سياق الحديث عن الهيدروجين، قال إن الدول العربية حاضرة وبقوة في المشهد العالمي للهيدروجين، واستطاعت في خلال فترة وجيزة الإعلان عن الاستثمار في حزمة ضخمة من المشاريع بإجمالي 38 مشروعا والتي جاءت "بمحفظة متنوعة" شملت مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء (23 مشروع)، ومشاريع لإنتاج الهيدروجين الأزرق والأمونيا الزرقاء (9 مشاريع)، و5 مشاريع لتطبيقات الهيدروجين في مجال النقل البري والبحري والجوي.

من جانبها قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الجابر الصباح في مداخلة لها خلال الحلقة النقاشية الافتراضية ان دولة الكويت وضعت استراتيجية للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي في محطات الكهرباء والماء، وفي سبيل ذلك اخذ القطاع النفطي على عاتقه إنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال والذي تم الانتهاء منه مؤخراً في منطقة الزور بطاقة قصوى 3000 مليار وحدة طاقة حرارية بريطانية يومياً وبتكلفة إجمالية بلغت 2.93 مليار دولار أمريكي.

وقالت ان الكويت تجري التطورات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي لتلبية الطلب المحلي المتزايد، حيث تقوم شركة نفط الكويت بجهود دؤوبة في سبيل ذلك، كما ان الشركة الكويتية لنفط الخليج تقوم مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية بالاستفادة من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة المقسومة بين البلدين.

وذكرت أن وزارة النفط ممثلة في إدارة العلاقات العامة والإعلام حريصة على إظهار الجهود التي تقوم بها الكويت، واستعراض أهم التطورات في السوق العالمي للغاز الطبيعي عبر مشاركة مختصين وخبراء للحديث عن الموضوع.

جانب من الحلقة النقاشية

تماضر الصباح: الكويت تقوم بالتطورات اللازمة لزيادة إنتاج الغاز لتلبية الطلب المحلي المتزايد

السوق العالمي يضم 21 دولة مصدرة و44 سوقاً مستورد وأسطولاً يشتمل على 700 ناقلة

الدول العربية صدرت 112 مليون طن وشكلت حصة سوقية عالمية 29.5 %

التجارة العالمية للغاز المسال حققت نمواً 7.4 % في إشارة إلى تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا

الكويت أكبر سوق في الشرق الأوسط واستوردت 5.3 ملايين طن عام 2021

مرفأ الزور أيقونة هندسية ومشروع عالمي ويملك مقومات لتقديم خدمات لوجستية متنوعة

البورصة تتفاعل إيجابيا مع مراجعة "مورغان ستانلي" و" الخليج" المستفيد الأكبر

المؤشرات تحافظ على صعودها.. و«العام» يرتفع 14.4 نقطة

واصلت بورصة الكويت ارتفاعها لخامس جلسة على التوالي بنهاية تعاملات أمس الثلاثاء، وأغلقت البورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق العام 14ر4 نقطة ليبلغ مستوى 7823ر58 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر18 في المئة.

وتم تداول 566ر7 مليون سهم عبر 21404 صفقات نقدية بقيمة 188 مليون دينار كويتي (نحو 658 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8ر6 نقطة ليبلغ مستوى 6071ر24 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر14 في المئة عبر تداول 222 مليون سهم من خلال 8329 صفقة نقدية بقيمة 33ر2 مليون دينار (نحو 116ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 23ر9 نقطة ليبلغ مستوى 8675ر96 بنسبة ارتفاع بلغت 0ر28 في المئة عبر تداول 344ر7 مليون سهم في 13075 صفقة بقيمة 154ر8 مليون دينار (نحو 541ر8 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 21ر8 نقطة ليبلغ مستوى 6371ر19 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر34 في المئة عبر تداول 213ر9 مليون سهم من خلال 7265 صفقة نقدية بقيمة 31ر9 مليون دينار (نحو 111ر6 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 566.72 مليون سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ 21.404 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 188.07 مليون دينار، وذلك بالتزامن مع المراجعة الدورية التي أجرتها مؤسسة مورغان ستانلي على مؤشرها "إم إس سي آي" للعديد من الأسواق؛ بما فيها الكويت. واستفاد سهم "بنك الخليج" من المراجعة التي أجرتها مورغان ستانلي على الأسهم الكويتية، فبحسب المراجعة فإن عدد الشركة المدرجة على مؤشر "إم إس سي آي" الرئيسي للأسواق الناشئة سيزيد إلى 7 كيانات كويتية لتشمل سهم "بنك الخليج"، ليتم ترجمة المراجعة أمس إلى سيولة ضخمة شهدها سهم البنك بقيمة 58.17 مليون دينار أو ما يُناهز 191 مليون دولار، علماً بأن التوقعات كانت تحوم حول 130 مليون دولار.

قائمة مورغان ستانلي ضمت كذلك أسهم "الوطني" و"بيتك" و"أجيليتي" و"زين" و"بوبيان" و"المباني"، والأربعة أسهم الأولى ظهرت أمس في المراكز من الرابع إلى الخامس في قائمة السيولة بعد سهم "بنك الخليج" الذي تصدر القائمة بفارق شاسع عن السهم الثاني وهو سهم "بيتك" الذي حقق سيولة بقيمة 21.17 مليون دينار.

وبالرغم من تصدر سهم "بنك الخليج" قائمة السيولة أمس ببورصة الكويت، إلا أن السهم لم يتفاعل إيجابياً مع التدفقات الجديدة، حيث هبط السهم في ختام التعاملات بنسبة 4.88% عند سعر 312 فلساً متكبداً خسائر بقيمة 16 فلساً للسهم.

وبالنسبة لأداء الأسهم أمس، تصدر سهم "عمار" القائمة الخضراء بنمو نسبته 7.81%، فيما جاء سهم "بيت الطاقة" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض قدره 12.58%.

قطاعياً، ارتفعت مؤشرات 7 قطاعات أمس بصدارة الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 2.05%، بينما تراجع 5 قطاعات يتصدرها الطاقة بانخفاض معدله 3.42%، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

الأداء الشهري للبورصة

تراجعت بورصة الكويت بشكل حاد في شهر مايو، حيث هبط مؤشرها العام 6.4% عند مستوى 7823.58 نقطة خاسراً 534.88 نقطة مقارنة بإقفال أبريل الماضي عند النقطة 8358.46.

كما تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة في مايو بنحو 5% عند مستوى 6389.78 نقطة مقارنة بإقفال أبريل السابق عند 6389.78 نقطة، بخسائر شهرية تجاوزت 318 نقطة.

وحقق "رئيسي 50" انخفاضاً قدره 4.54%، حيث أنهى تعاملات مايو عند 6371.19 نقطة خاسراً 302.77 نقطة مقارنة بإقفال الشهر الماضي عند مستوى 6673.96 نقطة.

وانخفض مؤشر السوق الأول بنهاية مايو بمعدل 6.79%، مُسجلاً أعلى وتيرة تراجع شهرية بين المؤشرات، وذلك بإقفاله عند مستوى 8675.96 نقطة مقارنة بإقفال أبريل السابق عند النقطة 9308.03، خاسراً أكثر من 632 نقطة.

1.6 مليار ريال سيولة شهرية بالبورصة

زادت وتيرة التداولات في بورصة الكويت خلال شهر مايو، وذلك خلال 18 جلسة مقارنة بـ 20 جلسة في أبريل الماضي.

وارتفعت السيولة ببورصة الكويت في مايو بنسبة 19.2%؛ لتصل إلى 1.602 مليار دينار، مقارنة مع 1.344 مليار دينار في الشهر السابق مباشرة.

كما ارتفعت أحجام التداول الشهرية بنحو 15.4%؛ لتصل إلى 5.152 مليار سهم، مقابل 4.464 مليار سهم في شهر أبريل السابق. وبلغ عدد الصفقات الإجمالي بالبورصة في مايو نحو 307.812 ألف صفقة، مقابل 249.974 ألف صفقة في أبريل الماضي، بارتفاع نسبته 23.1%.

جلسة خضراء للبورصة

المؤشر الرئيسي يتراجع على أساس شهري 5 % عند مستوى 6389.78 نقطة خلال مايو

8 مرات تغطية بنوك الكويت لسندات «المركزي»

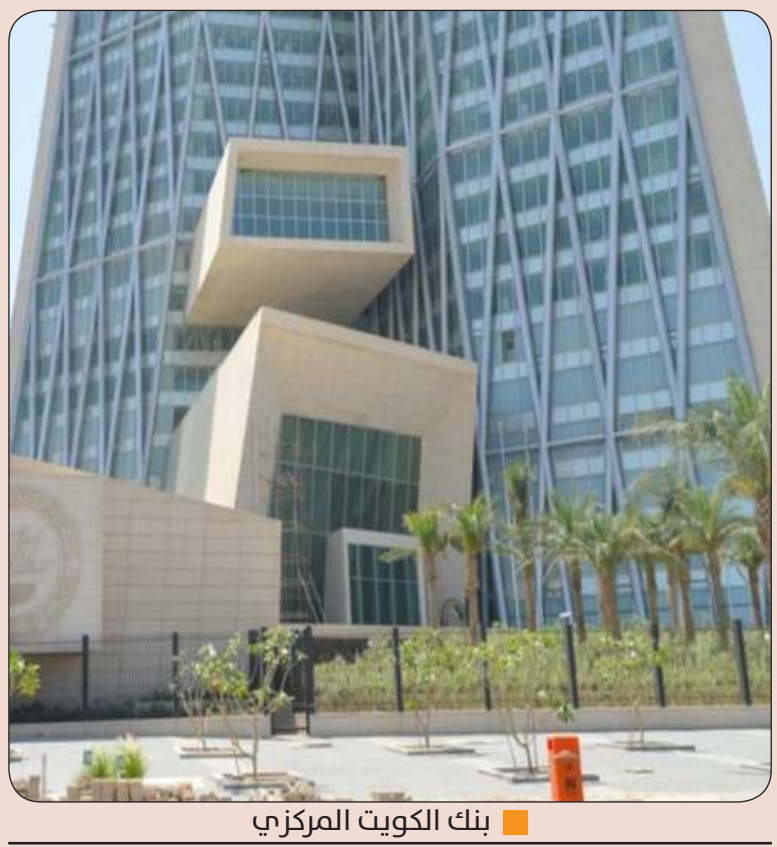
بنك الكويت المركزي

أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء أن إجمالي الطلب على آخر سندات وتورق مصدره بلغ 2.96 مليار دينار؛ لتتم تغطيتها بواقع 8.23 مرة.

ووفق البيانات، فقد بلغت قيمة الإصدار 360 مليون دينار، بمعدل عائد 2%، ولأجل 6 أشهر؛ إذ تستحق في 29 نوفمبر 2022.

يذكر أن آخر طرح للمركزي الكويتي كان يوم الثلاثاء الماضي بقيمة 240 مليون دينار؛ لأجل 3 أشهر، وبمعدل عائد 1.625%.

تعرف السندات على أنها أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض، وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق هي عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.